العرب
السبت 2021/05/01
السنة 43 العدد 12047

واشنطن تحاول استثمار التهدئة السعودية – الإيرانية لإنجاح مقاربتها بشأن اليمن

الرياض – أحيت بوادر اللّين المسجّلة أخيرا في مواقف كل من السعودية وإيران بشأن العلاقة بينهما وملامح التهدئة الملموسة في الخطاب السياسي للغريمتين الإقليميتين، الأمل في إيجاد مخرج سلمي للصراع الدامي في اليمن الذي تتّخذ فيه الدولتان موقفين متضادّين تماما، حيث تدعم الرياض السلطة اليمنية المعترف بها دوليا، سياسيا وعسكريا، بينما تدعم طهران المتمرّدين الحوثيين.

وتتطلّع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن التي انخرطت مع الأمم المتّحدة في جهود السلام باليمن، إلى ما تمتلكه السعودية وإيران من تأثير على أفرقاء الصراع اليمني يمكنهما استخدامه في تليين مواقف هؤلاء الأفرقاء وإقناعهم بالجلوس إلى طاولة المفاوضات.

وفي غمرة حديث التهدئة السعودية – الإيرانية جدّد المبعوث الأميركي إلى اليمن تيم ليندركينغ حراكه في المنطقة حيث التقى الجمعة في الرياض ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان وبحث معه جهود السلام في اليمن.

وقالت وكالة الأنباء الرسمية السعودية "واس" إنّه جرى خلال اللقاء التطرّق إلى "بحث مستجدات الأوضاع على الساحة اليمنية، والجهود المشتركة المبذولة بشأن الوصول إلى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية".

> انخراط ولي العهد السعودي في جهود السلام باليمن مؤشر إيجابي بالنظر إلى مكانته السياسية وسلطاته الواسعة

ويحمل بحث ليندركينغ الشأن اليمني مع ولي العهد السعودي دلالة مهمّة على إمكانية إحداث اختراق في ملف الصراع باليمن نظرا للسلطات الواسعة التي يحظى بها الأمير محمّد وتأثيره العميق في السياسة ببلاده.

وكان ليندركينغ قد وصل الخميس إلى السعودية في إطار جولة تشمل سلطنة عمان لإجراء مباحثات حول تطورات الأوضاع في اليمن.

وأوضحت الخارجية الأميركية في بيان أنّ على جدول أعمال جولة ليندركينغ الجديدة "إجراء محادثات حول الوضع في اليمن مع المسؤولين في السعودية وسلطنة عُمان، بالتعاون مع مبعوث الأمم المتحدة الخاص لليمن مارتن غريفيث".

وأضاف البيان أنّ "المباحثات ستركز على ضمان وصول السلع والمساعدات الإنسانية بانتظام ودون عوائق إلى كافة أنحاء اليمن، ودعم وقف دائم لإطلاق النار، وانتقال الأطراف لعملية سياسية، في إطار الإجماع الدولي لوقف هجوم الحوثيين على مأرب".

كما لفت البيان إلى أنّ "المبعوث الخاص إلى اليمن يعتمد في مباحثاته على الإجماع الدولي لوقف هجوم الحوثيين على مأرب والذي لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة الإنسانية التي تهدد الشعب اليمني".

وتركّز إدارة بايدن مرحليا على إقرار وقف شامل لإطلاق النار في اليمن وذلك استنادا إلى أسباب إنسانية حيث تحوّل الوضع في البلد إلى أكبر كارثة إنسانية في العالم.

لكن فصل المقاربة الأميركية بين المسألة الإنسانية والخطوات السياسية يثير قلق أوساط يمنية تعتبر أن مثل ذلك التمشّي يصبّ في صالح الخطة الحوثية التي تقوم على تخفيف الضغوط عن مناطق سيطرتها دون تقديم أيّ تنازلات.

وسبق أن اصطدمت تحركات المبعوثيْن الأميركي والأممي إلى اليمن بعقبة التعنت الحوثي ورفض الخطة الأممية المعروفة بـ"الإعلان المشترك" والتي أعلنت الحكومتان اليمنية والسعودية في وقت سابق الموافقة عليها وهو ما تسبب في تعثر الحراك الدولي الساعي لوقف الحرب في اليمن وإحياء المسار السياسي.

واستفاد الحوثيون من حالة الاندفاع التي أبداها المجتمع الدولي والأمم المتحدة من خلال وضع اشتراطات جديدة، بالتوازي مع هجومهم المكثف على محافظة مأرب متجاهلين كل الدعوات لوقف هذا الهجوم الذي يهدد مسار التسوية السياسية للأزمة اليمنية.

ويطالب الحوثيون بوقف العمليات العسكرية للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن وإعادة فتح مطار صنعاء وتخفيف القيود المفروضة على ميناء الحديدة كشرط للتعاطي مع الجهود الدولية، في الوقت الذي كانت هذه الملفات من صميم الحوار المزمع إجراؤه بين الحكومة المعترف بها دوليا والحوثيين المدعومين من إيران.

وتسببت حالة التراخي الدولي إزاء التصعيد الحوثي في رفع سقف المطالب الحوثية إلى درجة غير مسبوقة والتي بلغت ذروتها في أعقاب رفع واشنطن الجماعة الحوثية من قائمة المنظمات الإرهابية.

ويعتقد المراقبون أن فشل المبعوثين الأميركي والأممي في انتزاع أيّ تنازلات من الحوثيين نقل كل رهانات الضغط إلى جانب الحكومة اليمنية الشرعية والتحالف العربي، وهو ما كشفت عنه أجندة جولة المبعوث الأميركي الجديدة في المنطقة.

وقال محمد عبدالسلام المتحدث باسم الحوثيين في تغريدة على تويتر إنّ "أيّ خطاب إيجابي تجاه اليمن مرهونٌ بتطبيقه عمليا برفع الحصار وإيلاء الجوانب الإنسانية أولوية كونها قضايا ملحة تلامس حاجات جميع أبناء الشعب اليمني، ومثل هذه الخطوة سيكون مرحّبا بها وتثبت حقيقة التوجه نحو السلام في اليمن".

وتقدّمت السعودية مؤخرا بمقترح لوقف شامل لإطلاق النار كان الحوثيون قابلوه بالتصعيد في محافظة مأرب الواقعة شرقي العاصمة صنعاء والغنية بالنفط والتي أبدى المتمرّدون إصرارا واضحا على انتزاعها من يد الشرعية اليمنية، ليس فقط لموقعها الإستراتيجي وغناها بمصادر الطاقة، ولكن بالنظر أيضا إلى قيمتها العالية كورقة تفاوضية في أي محادثات سلام قد يتوصّل المجتمع الدولي إلى إطلاقها.

وفي موقف إيراني اعتبر امتدادا لخطاب التهدئة مع السعودية، عبّر وزير الخارجية الإيراني محمّد جواد ظريف عن تأييد بلاده "لوقف إطلاق النار والعودة إلى طاولة المفاوضات لإنهاء الحرب المدمرة في اليمن".

وجاء ذلك خلال لقائه بمحمد عبدالسلام أثناء زيارة قام بها الوزير الإيراني إلى سلطنة عمان الذي يتوقّع أن تكون محطة رئيسية في جهود السلام في اليمن نظرا لخبرتها في مجال الوساطات الصعبة واحتفاظها بعلاقات جيدة مع كلّ من السعودية وإيران، بالإضافة إلى علاقتها التي لم تنقطع بجماعة الحوثي.

ملامح تقدم نحو السلام في اليمن

خطورة استثنائية في اختراق الفساد لقلعة القضاء

الكويت تحاصر ظاهرة الفساد في أجهزة الدولة وبين كبار المسؤولين

إحالة عدد من القضاة إلى المحاكمة في قضية غسيل أموال

توسّع ظاهرة الفساد في الكويت واتخاذها طابعا منظمّا وعابرا لحدود البلد في بعض الأحيان، بدأت تقابله درجة غير مسبوقة من الحزم تجلّت في إخضاع جميع من يتورّط للمحاسبة بما ذلك شيوخ الأسرة الحاكمة، حيث لم تعد خطورة الظاهرة تقتصر على الجوانب الأمنية والاقتصادية فحسب، بل أصبحت تهدّد سمعة البلاد بين بلدان العالم.

الكويت – كشفت سابقةُ إحالة عدد من القضاة والمحامين الكويتيين إلى المحاكمة في قضية غسيل أموال بالتوازي مع سجن شيوخ من الأسرة الحاكمة متورّطين في قضايا فساد مالي، عن انتباهة كويتية لافتة لخطورة ظاهرة الفساد وعزْم على اجتثاثها بعد أن بلغت درجة خطرة من التغوّل والاستشراء داخل أجهزة الدولة وبين مسؤولين يشغلون مواقع حسّاسة.

وأوردت وسائل إعلام كويتية الجمعة أن النيابة العامة الكويتية أحالت إلى محكمة الجنايات ثمانية قضاة ومحاميين هما رجل وامرأة وستة مسؤولين في محكمتي الكلية والاستئناف في وزارة العدل إلى محكمة الجنايات، وذلك لمحاكمتهم في قضية استغلال الوظيفة والرشوة والتزوير وغسيل الأموال.

وقالت صحيفة الرأي المحلية إنّ من بين المتهمين في القضية رجلي أعمال كويتيين وآخر إيراني.

ويتعلق الأمر بما بات يُعرف إعلاميا بقضية "شبكة بنيدر" التي تخصّصت في غسيل الأموال وكان يقودها رجل أعمال إيراني مقيم في الكويت وضمّت عددا من الموظفين والمسؤولين الكويتيين من رتب مختلفة بينهم ضبّاط في أجهزة الأمن.

والقضية هي ثالث قضية فساد وغسيل أموال كبيرة تثار في الكويت خلال السنوات الأخيرة إلى جانب كل من قضية "الصندوق الماليزي" وقضية "النائب البنغالي".

ويجمع بين القضايا الثلاث قاسمان مشتركان يضفيان عليها خطورة استثنائية. ويتمثّل الأول في طابعها العابر لحدود البلاد من خلال تورّط أجانب فيها، بينما يتمثّل الثاني في تواطؤ مسؤولين كويتيين بعضهم رفيعو المستوى في مختلف تلك القضايا الثلاث.

ففي قضية الصندوق الماليزي امتدت عملية غسيل الأموال من الكويت إلى ماليزيا موطن أحد المتّهمين الرئيسيين إلى جزر القمر، حيث يوجد بنك اتّخذ وعاء ماليا للعملية، أمّا أبرز متّهم في القضية فلم يكن سوى ابن رئيس وزراء كويتي سابق مسجون حاليا في قضية فساد منفصلة.

أما قضية النائب البنغالي فكانت عبارة عن شبكة للاتجار بالبشر يقودها نائب في برلمان بنغلاديش وكانت تنشط في جلب وافدين إلى الكويت ومنحهم إقامات في البلاد بطرق غير مشروعة. ومن أبرز المتورّطين إلى جانب النائب البنغالي مسؤولَيْن حكوميَيْن كويتيين سابقَيْن ونائب سابق في البرلمان الكويتي ومرشّح سابق للانتخابات البرلمانية.

وقد صدر قبل أيام حكم من محكمة الاستئناف الكويتية بالسجن سبع سنوات وغرامة مالية على المدانين وأبرزهم عضو الأسرة الحاكمة الشيخ مازن الجراح الصباح الوكيل السابق لوزارة الداخلية.

وليست المرّة الأولى التي يرد فيها اسم شيخ كويتي ضمن قضية فساد مالي، حيث تقرّر مؤخرا سجن رئيس الوزراء السابق الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح على ذمّة التحقيق في قضية هدر أموال صندوق مخصص للجيش.

ولا تقتصر خطورة تلك القضايا فقط في ضخامة الأموال المنهوبة والمبيّضة وتورّط المسؤولين الكويتيين فيها، ولكن أيضا في طابعها المنظّم وسمتها العابرة للحدود، ما يشكّل خطورة على السمعة الدولية للكويت.

وبشأن إحالة القضاة على المحاكمة قالت صحيفة القبس الكويتية إنّ الأمر يتعلّق بالقضية الثانية من "شبكة بنيدر"، مشيرة إلى أن من ضمن المتهمين ثمانية قضاة ستتم محاكمتهم علنا بعدما تم إيقافهم عن العمل، إلا في حال قررت محكمة الجنايات في جلستها الأولى أن يستمر قرار حظر النشر في القضية.

ونقلت عن مصدر لم تسمّه القول إن هذه القضية مرتبطة بالقضية الأولى للمتهم الإيراني فؤاد صالحي، لافتا إلى أن هناك قاضيين في القضية جرت إحالتهما إلى المجلس التأديبي أما القضاة الثمانية فتقرر إحالتهم إلى المحاكمة. كما أشار إلى أن هناك عددا كبيرا من المتهمين في هذه القضية من بينهم محام ومحامية، بالإضافة إلى مسؤولين في وزارة العدل.

ومثلت إحالة هؤلاء القضاة إلى المحاكمة سابقة في الكويت جاءت كمؤشر على تدشين البلد مرحلة من الحزم ضدّ ظاهرة الفساد وجميع المتورّطين فيها دون استثناء.

وجاءت أبلغ رسالة في هذا المجال من خلال قرار محكمة الوزراء مؤخرا حبس رئيس الحكومة السابق الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح احتياطيا على ذمة التحقيقات معه في شبهات فساد جرت قبل سنوات في صندوق مالي تابع للجيش.

> قضايا الفساد اكتست خطورة استثنائية على أمن البلاد وسمعتها بتورط مسؤولين كبار فيها وعبورها لحدود الكويت

وعلى الرغم من أنّ التعاطي مع قضية الشيخ جابر يسلك مسارا قضائيا محضا، إلى أنّ متابعين للشأن الكويتي رأوا أنّ الأمر لا يخلو من رسائل سياسية قوية من طاقم الحكم الجديد بقيادة الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وولي عهده الشيخ مشعل الأحمد بأنّ عهدهما هو عهد الصرامة مع الفساد. فقد أُعتبر التحقيق مع رئيس الوزراء السابق تلويحا قويا بقبضة القانون من قبل ولي العهد، وبالونَ اختبار لما سيعقب ذلك في تصفية حسابات ومنها حسابات الفساد داخل الأسرة الحاكمة، ومقدّمة لاعتماد مقاربة مماثلة لإجراء اتخذه ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بحق عدد من كبار الأمراء ورجال الأعمال.

انتهاكات قاتلة خلف جدران السجون العراقية

بغداد - كشف مرصد يُعنى بحقوق الإنسان في العراق على وجود انتهاكات جسيمة داخل السجون في العراق أودت بحياة العشرات من السجناء والمعتقلين.

وبينما تتواتر انتقادات الحقوقيين المحليين والدوليين لأوضاع السجون العراقية التي تدار من قبل السلطات الرسمية، تتواتر الأخبار عن إدارة الميليشيات المسلّحة لمعتقلات سرّية خارج نطاق القانون تحتجز فيها أعدادا كبيرة من المختطفين والمخفيين قسريا.

وقال زياد السنجري المتحدّث باسم مرصد أفاد الحقوقي إنّ عمليات تعذيب ممنهجة وانتهاكات جسيمة تمارس ضد المعتقلين داخل السجون العراقية. ونقلت عنه شبكة رووداو الإعلامية الجمعة، قوله إن "عدد الذين توفوا داخل السجون بلغ أكثر من 60 سجينا خلال الفترة الماضية، وفق شهادات حصلنا عليها من مصادرنا داخل الدولة ومن ذوي المتوفين حصرا، وهناك آثار تعذيب ممنهج يتعرض لها المعتقلون داخل السجون العراقية".

وأضاف "آثار التعذيب تظهر واضحة في الطب العدلي على جثث المتوفين على الرأس والظهر والخاصرة والأعضاء التناسلية للمتوفين، إضافة إلى حالات اعتداء جنسي على السجناء سجلها المرصد".

كما شدد على ضرورة إنهاء عمليات التعذيب الممنهج الممارسة ضد السجناء والمعتقلين في السجون العراقية، وخاصة في سجن الناصرية المركزي المعروف بسجن الحوت داعيا الحكومة العراقية والسلطة التشريعية الرقابية إلى اتخاذ الإجراءات اللاّزمة وفقا للقوانين المعمول بها.

وكشف السنجري أن سبب اعتقال الأغلبية يعود إلى "تشابه أسماء أو إفادات أشخاص تعرضوا إلى أسئلة تحقيق ظالم أو اعترافات بالإكراه أو إخباريات سرية في المناطق الغربية ومناطق العرب السنة بالتحديد"، مشيرا إلى أنّ أغلب المعتقلين الذين يتعرضون للتعذيب "هم عراقيون من المناطق الغربية ومناطق حزام بغداد والمحافظات المنكوبة التي تعرضت لاحتلال تنظيم داعش" في الفترة ما بين 2014 و2017.

وأوضح أن من بين المعتقلين أشخاص متهمون بالإرهاب، لكن غالبية الناس "أبرياء يتم اعتقالهم وتنتزع منهم الاعترافات تحت التهديد والترهيب".

ووفق المتحدث باسم مرصد أفاد، فإن غالبية السجون التي تشهد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تقع في وسط وجنوب العراق، ومنها سجن الحوت وسجن التاجي إضافة إلى مراكز التوقيف المؤقتة في الأنبار وفي بابل ومناطق أخرى.

ويتخذ مرصد أفاد من عواصم أوروبية منطلقا لنشاطه، ويقول إن له متخصصين وباحثين وإعلاميين محترفين على مستوى العراق يتواصلون مع المسؤولين وذوي المعتقلين.